مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 03 السنة: 2021 ص 151 - 171

تاريخ الإرسال: 2020/10/01 تاريخ القبول: 2021/01/18
تاريخ النشر: 2021/06/01

الدين والموروث الاجتماعي في ظل التغير الاجتماعي
Religion and social heritage in light of social Change

أ. أحمد بنابل ؛ د. بوزيد علي
جامعة أحمد دراية أدرار
Alibouzid20@yahoo.fr ahm.benabel@univ-adrar.dz

الملخص:

يتم النقاش في هذا البحث في مسألة العلاقة بين الدين والموروث الاجتماعي من جهة وعلاقتهما بالتغير الاجتماعي من جهة أخرى، وجاء هذا التناول لهذا الموضوع في ظل ما نعيشه من عولمة وتطور، خاصة في ما تعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وما نتج عنها من تغير اجتماعي في شتى مجالات الحياة، ومنه تم التطرق لنقاط مهمة بالتحليل قصد الإحاطة بهذه المسألة وفهمها، فتطرقنا للحديث عن ماهية الدين والموروث الاجتماعي، وماهية العلاقة الموجودة بينهما، بالإضافة إلى ماهية التغير الاجتماعي وعلاقته بالدين والموروث الاجتماعي .

الكلمات المفتاحية: الدين، الموروث الاجتماعي، التغير الاجتماعي.

Abstract

The discussion in this research is about the relationship between Religion and social heritage on the one hand and their relationship to social change on the other hand and this approach to this topic came in light of what we live in from globalization and development especially in relation to media and

communication technology, and the resulting social change in various areas of life , including important points were touched in the analysis in order to understand this issue , so we talked about what religion and social heritage are,and what is the relationship between them, and what is the social change, and its relationship to religion and social heritage.
Key words :religion, social heritage , social change .

المؤلف المرسل: أحمد بنابل ، BENABELAHMED@YAHOO.FR

مدخل:

يعد الدين والعادات والتقاليد من أهم العوامل المؤثرة في حياة الفرد والمجتمع ولا يخفى على أحد الدور الفعال الذي يقومان به من تأثير بالغ ومهم على أفكار وأراء الأفراد وبالتالي على سلوكهم وتوجهاتهم، فهما الموجهان الأساسيان لسلوكات الإنسان، ونظرا لهذا التأثير البالغ لهما يتبادر في أذهاننا عدة مسائل من الممكن أن يختلفا و يتعارضا في الحكم فيها، مثال على ذلك مسائلة الزواج، المرتبط بشكل كبير بما يكتسبه الفرد من تعاليم دينه ومن العادات والقيم السائدة في مجتمعه واللذان يتبعها في حال قرر الزواج، لكن أحيانا يقع الاختلاف في تحديد أيهما يُتبع عمليات الزواج من إختيار، خطبة، تحديد قيمة المهر، وكذا مراسيم الاحتفال بالزواج.

ففي مجتمعنا وبالرغم من أن الدين الإسلامي دين يسر وسهولة إلا أن هناك فئة تحتكم أحيانا للموروث الاجتماعي على حساب الدين وتتمسك حتى وإن كان متعارضا مع الدين، يحدث هذا التعارض كله في ظل ما نشهده اليوم من تكنولوجيات متطورة غيرت الكثير في حياتنا، وأثرت على نمط معيشتنا وعلاقاتنا بالآخرين، فبفضل الانترنت مثلا ازداد تواصلنا مع أفراد من مختلف بلدان العالم مما

يؤدي بالضرورة الى تغير اجتماعي يطرأ على العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم والمعايير والعادات التي يتكون منها البناء الاجتماعي التقليدي للمجتمع، ومنه نحاول في هذه الورقة فهم العلاقة بين كل هذه المتغيرات من دين وموروث وتغير اجتماعي، وما طبيعة التأثير المتبادل بينهم ؟ وكيف ينبغي أن نتعامل معه ؟

أولا: المجتمع بين الدين والموروث:

1- مفهوم الدين: الدين مشتق من فعل متعد، تارة بنفسه. يقال.((دانه يدينه)) وتارة يكون متعديا باللام((دان له)) وتارة أخرى يتعدى بالباء((دان به)) وبإختلاف هذا الاشتقاق بالتعدي يختلف المعنى المقصود من كلمة الدين[1]، أما كلمة الدين Religion في اللغة اللاتينية وما انحدرت إليه الكلمة من لغات أوروبية حديثة كالانجليزية والفرنسية فان المعنى يختلف عن معناها في اللغة العربية حينا، وحينا يقترب منه، فالبعض يرى أنها مشتقة من الفعل اللاتيني Religare بمعنى جمع أو ربط، حيث يكون الدين في رأي هؤلاء هو ارتباط جماعة إنسانية بإله والهة على أساس أن كل ديانة تجمع بين معتنيقيها وألهتهم في مجتمع واحد لا ينفصل عن الكون الطبيعي ... بينما يرى البعض الأخر من المفكرين الغربيين أن كلمة Religion مشتقة من الفعل اللاتيني Religere بمعنى العبادة المصحوبة بالخشية والرهبة والاحترام. وهنا يقترب هذا المعنى الاشتقاقي من معنى الدين في اللغة العربية بل وينطبق على سائر الديانات السماوية التي تعد أرقى وأعظم الديانات على الإطلاق[2].

لقد اشتهر تعريف الدين عند العلماء المسلمين بأنه. وضع الهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم إلى الصلاح في الحال، والفلاح في المال أو أنه ((وضع الهي لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير باطنا وظاهرا)) والتعريفان يتفقان معنى، وان اختلفا لفظا[3]و ويعرفه الجرجاني بأنه وضع إلهي يدعو أصحاب العقول

إلى قبول ما هو عند الرسول صلى الله عليه وسلم. والدين والملة متحدان بالذات، ويختلفان بالاعتبار، والشريعة من حيث أنها تطاع تسمى دينا، ومن حيث أنها تجمع تسمى ملة، ومن حيث أنها يرجع إليها تسمى مذهبا، ولكن الفرق بين الدين والملة والمذهب هو أن الدين منسوب إلى الله تعالى و الملة منسوبة إلى الرسول، والمذهب منسوب إلى المجتهد[4].

أما عند علماء الغرب فقد عرف تايلور Tylor الدين في عمومه بأنه الاعتقاد في الكائنات الروحية أو الاعتقادات في الموجودات الروحية [5]، بينما يعرفه الأنثربولوجي الشهير سير جيمس فريزر Sir james Frazer في كتابه الغصن الذهبي The Golden Bough بقوله ((الدين في _ نظري _ هو التزلف والتقرب إلى القوى العليا التي تفوق الإنسان والتي يعتقد أنها توجه سر الطبيعة والحياة البشرية وتتحكم فيهما، وعلى أساس هذا التعريف يتألف الدين من عنصرين أحدهما نظري وهو الإيمان بوجود قوى أعلى وأسمى من الإنسان، والأخر عملي وهو محاولة استمالة هذه القوى وإرضائها))[6]، ويعرف روبرت سبنسر الدين بأنه الإيمان بقوة لا يمكن تصور نهايتها الزمانية ولا المكانية أو هو الإحساس الذي نشعر به حينما نغوص في بحر من الأسرار، أما ماكس ميلر فيعرف الدين بأنه محاولة تصور ما لا يمكن تصوره والتعبير عما لا يمكن التعبير عنه هو التطلع إلى اللانهائي هو حب الله، أو هو أدراك اللانهائي أو اللامحدود في ظواهر خاصة بدرجة مؤثرة على الشخصية الأخلاقية للإنسان، أما هيجل فيعرف الدين بأنه المعرفة التي تكتسبها النفس أو الروح المحدود لجوهرها كروح مطلقة[7]، ويعرفه الفيلسوف الملحد دولباخ قال بأن كل الأدلة على وجود الله منقوصة، ولا غائية في الطبيعة، فالعين ليست مصنوعة للرؤية ولا القدم للمشي، ولكن المشي والرؤية نتيجتان لاجتماع أجزاء المادة، والنفس في الإنسان، ولكن الفكر وظيفة الدماغ، والفرق بين العقول هو نتيجة

الفرق بين الأدمغة، ولا حرية فأن القول بها إنكار للنظام الكوني[8]، ويعرفه كارل ماركس أنه بنية فوقية دونها العامل الاقتصادي الفعال في تاريخ البشرية بحسب قوانين المادية الجدلية، وهو– أي الدين– أفيون الشعوب، ويختفي وراء قشرة أيديولوجية الاستغلال الطبقي لصالح الفئة الحاكمة[9] .

يقول الفيلسوف إيمانويل كانت E. Kant في كتابه ((الدين في نطاق العقل)) ((الدين هو ذلك الشعور بواجباتنا من حيث هي قائمة على أوامر إلهية))[10]و يرى جوستاف لوبون أن اعتقاد الجماعات يصطبغ بصبغة خاصة عبر عنها بالشعور الديني. ولهذا الشعور مميزات بسيطة للغاية كالعبادة ((ذات)) يتوهم أنها فوق الذوات والخوف من القوة الخفية التي يبطن بها والخضوع الأعمى لأوامرها واستحالة البحث في تعاليمها والرغبة في نشرها والنزوع الى معاداة من لا يقول بها. ومتى تكيف الشعور بهذه الصفة فهو من طبيعة الشعور الديني[11]، اما اميل دوركايم E.Dur Kheim زعيم المدرسة الاجتماعية الفرنسية فيرى أن الدين وليد أسباب اجتماعية بحيث يمكن القول بأن كل ما هو اجتماعي ديني، وكل ما هو ديني اجتماعي، وأن مصدر الدين يرجع الى ما سماه بالعقل أو الضمير الجمعي La Conscience Collective وأن الدين في جوهره ليس اعتقادات وأعمال تتعلق بالأشياء المقدسة desChose Sacree ويفسر المقدس بانه المعزول والمحرم، ويرى سالمون ريناك Salomon Reinach في كتابه ((التاريخ العام للديانات)) أن الدين ليس سوى مجموعة من التصرفات الخاصة التي تقف عقبة أمام حريتنا المطلقة [12]

2– مفهوم الموروث الإجتماعي: يعرف لويس اليسوعي الموروث كالأتي:

ورثه: أعقبه إياه. توارث القوم المال والمجد: ورثه بعضهم عن بعض قدما، الإرث والوارث والوراثة والتراث والموروث صيغ مصدرية بمعنى ما يخلفه الميت لورثته[13].

أن أول ما يتبادر للذهن عند ذكر كلمة(**التراث**)، قوله تعالى في الأية التاسعة عشر من صورة الفجر(**وتأكلون التراث أكلا لما**)، تقول التفاسيير في هذه الآية (أي تجمعون الميراث وتستولون عليه دون تفرقة في أنصبتكم وأنصبة شركائكم فيه، أو دون تفرقة بين ما جمعه الموروث بالطرق المشروعة، وما جمعه بالغش والخداع وغيرهما من الطرق غير المشروعة)، وكما هو واضح، فأن هذا المعنى للتراث الورد في القران الكريم، يحمل دلالة تختلف عن المفهوم المعاصر للتراث. فقد توسع هذا المفهوم ليشمل كل ما خلفه لنا الأجداد من محسوسات ومعنويات، والإرث في اللغة مصدره: ورث يرث إرثا وميراثا، وهو: ما ورث وورثه بعضهم عن بعض، واصطلاحا هو: كل ما خلفته الأمة من إرث ديني وثقافي وأدبي وفلكلوري وعلمي وعمراني وحضاري، وأصل الكلمة مأخوذ من فعل (ورث) بإبدال الواو تاء، وهي من الكلمات المبنية على ما يعرف في اللغة بالقياس الخطىء[14].

يطلق هذا المصطلح(تراث) على انتقال بعض المعتقدات وأنماط السلوك والأنشطة من جيل إلى جيل أخر. وقد يستخدم مصطلح التراث بمعنى الثقافة أو كعنصر ثقافي ينتقل عبر الزمان وتحقيق درجة من الدوام والاستمرار[15]، ان الثقافة مكتسبة وليست محمولة بيولوجيا، فهي تسمى أحيانا ((الموروث الإجتماعي)) أو((المخزون الثقافي)) ونظرا لقدرات الإنسان المبدعة فهو لا يكتفي بالتعلم واكتساب الثقافة فقط، بل يضيف إليها أشكالا سلوكية مختلفة[16].

ويعتبر مفهوم الثقافة من أكثر المفاهيم التي لها العديد من التعريفات المختلفة لاختلاف توجهات العلماء والباحثين الذين قاموا بدراستها، "ومن أقدم التعريفات وأشدها رسوخا وثباتا كان التعريف الذي قدمه إدوارد بورنيت تايلو (Edward Burnett Tylor) في بداية كتابه الثقافة البدائية (Primitive Culture) (1871) حيث عرف الثقافة بأنها ((...تلك الوحدة الكلية المعقدة التي تشمل المعرفة والإيمان

والفن والأخلاق والقانون والعادات، بالإضافة الى أي قدرات وعادات أخرى يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع)). وفي كتابه الانتربولوجيا (1881) أضاف تايلور أن الثقافة، بهذا المفهوم، هي شي لا يمتلكه إلا الإنسان"[17].

الموروث بصفة عامة يرتبط بكل ما تركه الأسلاف من محسوسات ومعنويات تعكس نشاطاتهم وطريقة تفكيرهم من آداب وفن وعمران وعادات وتقاليد ومعتقدات وقيم، وظل متوارثا جيلا بعد جيل، ومؤثر في حياتنا وعلى أفكارنا، أي هو خلاصة ما خلَفته الأجيال السالفة ورثته ألأجيال الحالية وهناك تشعبات وأنواع كثيرة للموروث، وهذا حسب تصنيفات المفكرين والباحثين في هذا المجال منها المادي وغير المادي، الموروث المادي هو تلك الموروثات الملموسة والمحفوظة ماديا في صيغة بناء، ملابس، معدات وأدوات وحلي ورسوم جدارية وغيرها من الأشياء المادية الملموسة، أما الموروث غير المادي فهو كل ثروة ثقافية منقولة تنتفي فيها صفة المادية، وتشمل اللغات واللهجات والحكايات الشعبية والأمثال والأهازيج والغناء والموسيقى والعادات والتقاليد والأعراف .

والموروث الاجتماعي المقصود في بحثنا هو الموروث اللامادي الذي يشمل أشياء غير ملموسة تلعب دورا مهم في حياتنا وفي توجيه سلوكاتنا وضبطها، مثل الدور الذي تلعبه العادات والتقاليد والأعراف والقيم والتي تعتبر من أهم مصادر التراث الثقافي لأي مجتمع.

3- العلاقة بين الدين الإسلامي و الموروث الإجتماعي: في البداية نتساءل عن ماهية العلاقة التي تربط بين الموروث الاجتماعي والدين، هل احدهما جزاء من الأخر، ومن له الأثر البالغ على الأخر، فالأول نتاج تفاعل اجتماعي موروث، ينتج ويكتسب من المجتمع، وله مصادر عديدة يرتكز عليها ويتغذى منها كم أسلفنا الذكر، عكس الدين الموحى المنزل من عند الله عز وجل.

يرى المقداد محمد علي أن الدين صاحب الأثر البالغ على الثقافة فالدين بإمكانه قلب ثقافة الركود وتحويلها إلى ثقافة ثورة ونفرة، كما يمكن أن يهدم ثقافة قائمة ويمحيها من الوجود، نظرا للمقومات والخصائص التي يتميز بها الدين عن الثقافة، فالدين مصدره غيبي متجاوز بينما مصدر الثقافة اجتماعي محدود فلا يمكننا أن ننسب الدين الموحى من عند الله إلى الثقافة المكتسبة اجتماعيا، إضافة إلى أن الدين محفوظ وخالد يشمل جميع الأمكنة والأزمنة دون أن يتغير أي انه غير محدود بمكان وزمان معين عكس الثقافة المقيدة بمجتمع معين والقابلة للتغيير وربما الزوال، ما يجعل للدين من الهيمنة على حياة الناس الأثر البالغ الذي يفوق الثقافة فالدين أذن أثر بالغ على الثقافة يمتد بحيث يصبح الدين صانعا للثقافة محولا إياها إلى ثقافة دينية[18]، يقول الدكتور عماد عبد الغني في كتابه سوسيولوجيا الثقافة، أن الدين يمثل ثقافة كاملة لشعب أو أمة أو حضارة من حيث كونه نظاما من الممارسات، فضلا عن كونه نظاما من التصورات، بغض النظر عن طريقة استيعابه وطرق التعبير عنه من طرف المؤمنين به، فالدين في نظره ثقافة كاملة ينطلق من قبول نماذج روحانية محددة لينتقل مباشرة إلى فرض نماذج أخلاقية وقيمية محددة، فيصبح بذلك شبكة متكاملة من النماذج الفكرية والمسلكية تؤطر حياة من ينضوي تحت لوائه، ويرى إنه ثقافة بوصفه نمطاً " مغلقا " من القيم والعادات والطقوس والشعائر، أي طريقة ثابتة الملامح في ممارسة الحياة و بناء المجتمع وإعادة إنتاجه، وهو يمثل بنية عقلية كاملة للمجتمع بالمعنى الأنثروبولوجي الكامل للكلمة، أي نمطاً من التفكير والسلوك يكتسب منطقاً ذاتيا خاصا، يمتنع فهمه أو تعليله بمعزل عن شبكة المعاني والدلالات الخاصة به.[19]

يتخذ الدين الإسلامي الحنيف في علاقته مع الموروث الإجتماعي من عادات وتقاليد متنوعة –خاصة بعد انتشار الإسلام في العديد من المجتمعات والدول– يتخذ شكلين رئيسين:

_الشكل الأولى: تأييد العادات التي تحث على مبادئ فاضلة وقيم سامية، مع تهذيبها وتقويمها وفق مبادئ الشريعة الخالدة، ومنها: حق الجار وإكرام الضيف ومساعدة الفقراء وغيرها من العادات الحسنة .

_الشكل الثاني: محاربة العادات والتقاليد المضلة التي تتعارض مع ما جاء في الدين الإسلامي من قيم ومبادئ، والتي تؤدي إلى الخلل الاجتماعي واضطراب القيم وانتشار الفساد، ومن الأمثلة للعادات السيئة التي ألغاها الإسلام نجد في الجاهلية عادة وأد البنات، فقد كان العرب يتشاءمون من إنجاب البنات، فجاء القرآن مستنكرًا هذه العادة الشنيعة، وحاميًا للبنت من هذه الجريمة، وفي عصرنا الحالي نجد عدة عادات سيئة انتشرت بين الناس، كالإسراف في الكرم والولائم، المغالاة في المهور والتباهي بها، الزواج من طبقة اجتماعية معينة، حرمان الفتاه من التعليم.

إن العادات والتقاليد الموروثة السيئة هي من أخطر الأمور على الدين الإسلامي، لأنها شيء مألوف تميل إليه النفس، والإنسان بطبيعته كائن اجتماعي يسير في طريق هذه العادات الاجتماعية لكن إذا تعارض هذه الموروث مع الدين هنا لابد على المسلم نبذها، ويجب عليه أن يقوم بدور فعال في تغييرها لتوافق عادتُه وتقاليده شرعَ الله، حتى ينشأ الأبناء في مجتمع متوازن غير متضارب في قيمه.

ثانيا: التغير الإجتماعي:

1– مفهوم التغير الاجتماعي: يعني التغير في اللغة العربية استبدال شيء بشيء آخر أو نقله من مكان إلى مكان أخر، والتغير ضد الثبات، وهو يمثل ظاهرة عامة في كل المجتمعات الإنسانية ظاهرة حقيقية وإنسانية؛ إن لم يكن الحقيقة الوحيدة في

رأي بعض المفكرين وهو سنة من سنن الحياة لا يمكن إخفائها لمن يتصدى لفهم الحياة الاجتماعية[20]، فتغير الشيء هو تحوله وتبدله، ويشير مصطلح (change) في اللغة الانجليزية أيضاً إلى معنى الاختلاف في أي شيء، يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة[21].

أما اصطلاحا فقد عرف (هيرقليطس) التغير الاجتماعي بقوله التغير هو قانون الوجود، وان الاستقرار موت وعدم وشبه التغير بجريان الماء فقال: (أنت لا تنزل النهر الواحد مرتين، فإن مياه جديدة تجري من حولك)[22]، ويعرف ماكيونس Macionis التغير الاجتماعي بأنه: التحول في تنظيم المجتمع وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن، أما ريتزر Ritzer فيقول: إن التغير الاجتماعي يشير الى التباين التاريخي في العلاقات بين الأفراد والجماعات والتنظيمات والثقافات والمجتمعات. ويعرفه فارلي Farely بأنه التبدل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم والبناء الاجتماعي[23]، ويعرف معجم العلوم الاجتماعية التغير الإجتماعي على أنه كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[24]، وهناك الكثير من المفاهيم التي ترتبط بالتغير الاجتماعي ومشابه له .

التقدم الذي يشير إلى حالة التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية، ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية، ويرتبط هذا الهدف دائما بنوع من الغائية بمعنى انه يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي إلى غاية يتحقق فيها المجتمع المثالي وغالبا

ما يكون هذا المجتمع المثالي أفضل من كل الصور السابقة له، فالتقدم يعني أن كل صور من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها.

التطور ويشير الى التحول المنظم من الأشكال البسيطة الى الأشكال الأكثر تعقيدا وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير الى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية الى صورها الأكثر تعقيدا، ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية، وخاصة علم الأحياء، كما تأثرت أكثر بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية، ولذلك فان استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثير، ومن ثم فقد شبه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره، بل أن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية. فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية، والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها إلى مبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات.

النمو و يعني مصطلح النمو انه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، كما يشير الى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي، ومن أمثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرأ على حجم السكان وكثافتهم، والتغيرات في أعداد المواليد والوفيات، ومعدلات الخصوبة وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه، والتغيرات في أنواع الإنتاج المختلفة كالتغير في الإنتاج الزراعي أو الصناعي، وتترك كل هذه التغيرات في أنه يمكن قياسها كميا، ولذلك فأن مفهوم النمو أكثر انتشارا في الدراسات السكانية والاقتصادية[25].

أختلف العلماء والمنظرون في تحديد أنواع التغير الاجتماعي نظرا لاختلافهم في وضع تعريف محدد، وأيضا لاختلاف الأساس المعتمد في وضع التصنيف، ومن بين أهم التصنيفات لأنواع التغير نجد تصنيف " **ريتشارد لابير**" الذي ميز في كتابه (التغير الاجتماعي) بين نوعين رئيسين من التغيرات الاجتماعية (التغيرات الكمية Quantitative changes) و (التغيرات النوعية Qualitative changes).

قصد بالأول(التغير الكمي) الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبه ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية وفي الطاقة، وعدد المسافرين في العام الواحد وعدد رحلات الطيران وعدد المدارس التي تم فتحها حديثا وعدد القاعات الدراسية والمستشفيات والمراكز الصحية وعدد الأسر التي تقطن في الضواحي وعدد الموظفين وسواها. أي التحول المتزايد والمتنامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها.

بينما قصد بالثاني(التغير النوعي) التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم التي تنتقل من العرفية(غير الرسمية) إلى الرسمية ذات الصفة المجهولة والترابط المبني على أساس مواقفهم المتدرجة بشكل هرمي والخاضعة لنظام التنظيمات الداخلي.

علاوة على التحول القائم في التزامهم بوسائل الضبط الاجتماعية الرسمية (من العرفي الشفوي إلى المكتوب) أكثر من خضوعهم لمعايير ضبطية وضعها الأموات أو الأجيال القديمة، بل ضوابط تزرعها الظروف الحديثة والمستجدة لتثمر معايير عقلانية تحترم إرادة الإنسان وتقدر طموحه فضلا عن تبلور مفاهيم أخلاقية وأدبية تحترم مشاعر وأذواق وقيم الأخر. [26]

2_ الإعلام والاتصال والتغير الاجتماعي: للتغير الاجتماعي مجموعة عوامل متداخلة تؤدي وتساعد على حدوثه وانتشاره وهي كثيرة متنوعة ومتعددة حيث يترتب

على وجود أحد العوامل وجود عوامل أخرى ومن بين هذه العوامل نجد العامل التكنولوجي الذي يشمل كافة الاختراعات التي اخترعها الإنسان للسيطرة والتأقلم مع البيئة المحيطة، ويظهر تأثير العامل التكنولوجي على التغير الاجتماعي في الدين والموروث الاجتماعي جليا بنشر أفكار وثقافات بواسطة ما يعرف بتكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

تعد وسائل الإعلام سواء كانت التقليدية (كالصحف أو التليفزيون أو الإذاعة) أو الوسائل الحديثة كالصحافة الالكترونية ومواقع الأخبار والمعرفة المختلفة على شبكة الانترنت، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر والتي تعد الآن أحد وسائل نقل الأخبار والأكثر شهرة في العالم ، وكل هذه الوسائل لها تأثير كبير على الفرد و المجتمع وتساهم في تشكيل رؤية الفرد والمجتمع تجاه قضايا مجتمعة والقدرة على تحليلها واستيعابها للاتخاذ السلوك المناسب حول هذه القضايا فوسائل الإعلام قادرة على تغير سلوك وأنماط المجتمع ، وقد يكون تأثير وسائل الإعلام في بعض الأحيان قويا جدا وقادر على نشر نمط سلوكي وثقافي واجتماعي ينتهجه الفرد أو المجتمع، وفى بعض الأحيان يكون تأثير وسائل الإعلام أقل تأثيرا ويستطيع الفرد أو المجتمع الخروج من النمط الفكري والمجتمعى والسياسى الذي ترسمه وسائل الإعلام، ويتوقف ذلك على مدى رغبة الفرد أو المتلقي للتعرض للرسائل والمعلومات التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة.[27]

ونتيجة الثورة المعلوماتيّة التي حدثت منذ اختراع الإنترنت؛ والتي ربطت مناطق العالم معاً وجعلت منها قريةً صغيرةً، بعد أنْ كانت عملية التواصل فيما بين الناس الذين يقطنون المناطق المختلفة صعباً وبعضها مستحيلاً، ولكن الآن من خلال الإنترنت أصبح بإمكان الجميع التواصل بالصوت والصورة من خلال مكالمات

الفيديو التي تُشعِر الشخص أنّه لا يبعد سوى مسافاتٍ قليلة عن بقيّة العائلة، من خلال شبكات التواصل الاجتماعي .

شبكات التواصل الاجتماعي هو مصطلح أطلِق على الخدمة الإلكترونيّة التي تقدِّمها شبكة الإنترنت للأفراد والجماعات، حيث تتيح لهم التواصل فيما بينهم حسب اهتماماتهم، فشكّلت هذه المواقع حلقة وصلٍ بين جميع الأشخاص على اختلاف مواقعهم واختلاف دياناتهم وأعمارهم وأجناسهم، حيث أصبح أي فرد يستطيع الوصول إلى أي شخص في العالم من خلال هذه المواقع، التي تعتمد بشكلٍ أساسي على الأفراد أو المستخدمين؛ لأنهم هم من يشغِّلونها ويرفدونها بالمعلومات والبيانات[28]، شبكات التواصل الاجتماعي تساعد على استمرار التواصل بين المستخدمين على مدار الساعة الأمر الذي يزيد في قوة الترابط بينهم، ومعرفة أخبارهم وتوطيد العلاقات بينهم ما يجعل لها دور كبير في التأثير في سلوك أفراد المجتمع وإكسابهم قيما جديدة تشبع متطلبات العصر والمجتمع، وتسهم في التنمية المستدامة للأفراد والمجتمع روحيا ونفسيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

أن لشبكات التواصل العديد من الثمرات والفوائد التي تدِرُّ على الفرد والمجتمع في كل جانب من جوانب الحياة، بشرط أن تستخدم هذه الوسائل استخداما عقلانيا أما إن كان استخدامنا لها مخالفًا لما هي له، وبشكل سلبي وعشوائي، فتعود كارثة ومهلكة على الفرد والمجتمع بأسره؛ فلا يخفى علينا ما ينشر في هذه الوسائل من قبل بعض العلمانيين والمستشرقين من الشبهات حول العقيدة السمحة، ومن الأوهام الفكرية المنحرفة الضالة، وخاصة في العصر الراهن؛ لتضليل الشباب المسلمين عن عقيدتهم الصحيحة ومنهجهم المستقيم، وقد لُوحظ أثر ذلك على كثير من الشباب المسلمين من تفاخرهم بالإلحاد في كتاباتهم وتغريداتهم، وشتم العلماء والخروج على ولاة الأمر، والتسلل لأماكن الفتن والحروب.

كما ان هذه الوسائل تساعد على توطيد العلاقات، فقد تكون أحيانا سببا لحدوث مشاكل تؤدى إلى قطع العلاقات بين الأصدقاء، وفتك لحمة العلاقة الشرعية بين الزوجين، ويُرى أثرها السلبي على الانقطاع الأسري أيضا حيث يجلس كل عضو من أعضاء الأسرة منقطعا عن غيره منشغلا بجهازه الذكي في الدردشة وتصفح المواقع، فكأنَّ هذه الوسائل تحولت من وظيفة الاتصال إلى الانفصال.

3- الدين الإسلامي والتغير الاجتماعي: باعتبار الدين سنة من سنن الحياة اي أمر لا بد من حدوثه، فانه يتبادر في أذهاننا السؤال التالي: هل الدين يغير المجتمع أم العكس؟ أي هل الدين يكون سبب في التغير أو انه يكون عائقا للتغير؟.

في حالة تأثير الدين في المجتمع فيجب أن نفرق بين تأثير الدين كنسق من الأفكار والاعتقادات توثر على الأفراد، وبين تأثيره كمجموعة من التنظيمات الدينية، فمثلا نجد انه كان للأخلاق البروتستانتية دور تاريخي في التغير الاجتماعي، بينما كان للحركات الدينية الأخرى دورا مغايرا في هذا المجال ، حيث ظهرت البروتستانتية في القرنين السادس عشر والسابع عشر كرد فعل للأزمة التي واجهت وقتها المجتمع الغربي، فحولت انجلترا وهولندا والجزء الشمالي من أوروبا الى مركز تجاري هام يتميز بالتنظيمات الجديدة، وللأنبياء وقادة الدين دور في تغير قيم وأفكار الناس، فسيدنا محمد **صلى الله عليه وسلم** وحد عدة قبائل متفرقة وظهرت بفضل الدين الإسلامي إمبراطورية إسلامية هزمت الحضارتين البيزنطية والفارسية، وامتد الإسلام في كل الأنحاء ليصير نظاما اجتماعيا، استمدت دعائمه من القانون والقيم الإسلامية.

أما في حالة وقوف الدين معوقا للتغير الاجتماعي، فقد بين دوركايم ان المجتمع يخلق نوعا من القيم الدينية تجعل الأفراد يحافظون دون تغيير على ما يشعرون بالخشوع نحو المقدس، وقد يرجع هذا الأمر إلى أن الدين قد يكون معارضا للتغير،

فقد تكون الأنساق الدينية لها مقدساتها ورموزها وشعائرها واستمرارها فترة زمنية طويلة يجعل من الصعب على الأفراد أن يتقبلوا أي تغيير خشية ان تتأثر معتقداتهم بهذا، ومن ناحية ثانية ترجع إعاقة الدين للتغير إلى أن الدين غالبا ما يصور انه يرتكز على تنظيم ديني قوي يتميز باحتوائه على مناصب دينية رفيعة ومثل هذا النظم يمنع أن نغير، كذلك تظهر إعاقة الدين للتغير الى ان رجال الدين في أي دين يقاومون التغير خوفا من ان يفقدون قوتهم وهيبتهم لدى العامة، وقد يكونون من يملكون الثروات، وبالتالي فان مقاومة التغير حماية لهم ولثرواتهم.[29]

تكمن نظرة الإسلام إلى التغير في تلك العلاقة السببية بين تغير الأنفس وتغيير المجتمع. وأن تغيير المجتمع رهن بتغيير الأنفس وهذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا بالتربية والتعليم، فبدون التربية لن تتغير الأنفس التي هي مقدمة منطقية لتغيير المجتمع كما جاء في الآية الكريمة، قال تعالى (**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**) (الرعد –11) وقال أيضاً (**ذلك بأن الله لم يكُ مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم**) (الأنفال–53) وقال تعالى (**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين**) (البقرة–251) وقال أيضاً (**إن يمسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس**) (آل عمران–140)، ومداولة الأيام بين الناس تحمل بين طياتها مفهوم التغير ولا يمكن أن تأتي إلا نتيجة له والذي لأن أن يحدث بسب العوامل التي تسهم في إحداثه(**سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلاً**) (الفتح–23) .

فحتمية التغير في الإسلام حقيقة معترف بها، إذا ما سلمنا بهذه الظاهرة فأنه يجب أن نعترف بأنها تخضع لقوانين، وبالتالي إذا فهمنا القوانين فإنه من الممكن أن نسخر الظاهرة ونسيطر عليها .[30]

يقول البستان محمد في كتابه الإسلام وعلم الاجتماع: بما أن التغير يشكل قانونا اجتماعيا، فالنظرة الإسلامية إليه لا تهتم كثيرا بتحديد أسبابه وأشكاله وكيفيته، إنما ما ينبغي طرحه إسلاميا هو كيفية الاستجابة حيال هذه التغيرات، والتي تقسم إلى تغيرات في العناصر الثقافية، وتغيرات في العناصر الحضارية .

العناصر الثقافية تقسم إلى ثلاث أقسام :

– البعد الفلسفي ونقصد به الموقف الفكري من الكون والمجتمع والإنسان، يظل متسما بثبات المبادئ حيث يقف الإسلام موقفا مضادا لجميع التيارات العلمانية التي شهدتها المجتمعات قديما وحديثا.

– البعد الأخلاقي ونقصد به مجموعة القيم والأعراف التي تجسد تعامل الناس مع بعضهم والتي وضعتها المجتمعات بمعزل عن مبادئ السماء، فالإسلام يقف منها موقف التضاد في حال تعارضها مع القيم الإسلامية، أو الإقرار بمشروعيتها في حال كانت قيم إيجابية أدركها العقل الإنساني بفضل نزعته الخيرة .

– البعد المعرفي ونقصد به العلم آو الفن وما يواكبهما من أدوات ثقافية، أقر الإسلام بمشروعيتها، مادام الإسلام يحث على اكتساب المعرفة باستثناء المعرفة التي تتضمن ما هو منحرف وضار .

أما العناصر الحضارية فنقصد بها كل ما يخترعه الإنسان من أدوات يستخدمها في تأمين حاجاته وإشباعها، والإسلام يحث على هذا عبر تسخير ما في الطبيعة من أجل الإنسان، الإنسان المطالب بإحداث التغيير التقني، والتكيف مع التغيرات التي تحدث باستمرار في هذا المجال، بشرط تسخيرها لصالح الإنسان وانطوائها على

الفائدة، أما في حالة استتباعها لما هو منحرف من السلوك، فلا بد أن يقف منها الإسلام موقف التضاد[31].

4-الموروث الاجتماعي والتغير: الموروث هو كل ما ورثناه عن أجدادنا وأسلافنا والذي ينقسم الى موروث مادي من ألبسة ومباني وأطعمة وغيرها من الملموسات وموروث لامادي من معتقدات وأدب وعادات وتقاليد وأعراف وقيم، ويرتبط مفهوم الموروث في الغالب وفي أذهان الناس بالحياة التقليدية التي كانت سائدة قديما قبل التطور التكنولوجي والتغير الاجتماعي، وبما أن التغير سمة أساسية من سمات الحياة فقد شهدت البشرية تغيرا وتحولا ملموسا في الأنماط المعيشية التقليدية المادية بالدرجة الأولى وفي الجوانب المعنوية بالدرجة الثانية، ذلك أن الجانب المادي من الموروث أسرع تغيرا من الجانب اللامادي الذي يعتبر أكثر ارتباطا بالجانب الفكري للإنسان، حيث أنه يتم غرس عناصر الموروث الاجتماعي من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية، فينشئ الإنسان عليه منذ صغره ما يجعل تغيره أمرا عسيرا وصعبا، بخلاف الجانب المادي للموروث الذي يسعى الإنسان دوما الى تطويره من أجل التمتع بالرفاهية في الحياة، فالحضارة الإنسانية تبنى بتراكم ثقافاتها وإنجازاتها واختراعاتها فليس كل ما كان في الماضي من موروث هو أمر جيد يصلح التعامل بيه في الحاضر ولكن من الممكن تغيره الى ما هو أفضل، ومن هذا المنطلق يجب أن ننظر الى موروثنا الاجتماعي، فهناك موروثات يجب الحفاظ عليها والتمسك بها وتعليمها للجيل القادم من خلال التنشئة الاجتماعية كالشجاعة والكرم واحترام الغير وكل ما هو موروث أخلاقي ومتوافق مع ديننا الحنيف، وهناك موروثات لابد من تغيرها والتخلي عنها إما لتعارضها والدين الإسلامي في مجتمعنا المسلم أولا أو كونها عائقا أمام التطور والتقدم للأحسن .

الخاتمة:

يبقى الدين والعادات والتقاليد من أهم العوامل المؤثرة في حياة الفرد والمجتمع فهو ما الموجهان الأساسيان لسلوكات الإنسان، ومن العادات والتقاليد ما هو متفق مع الدين ومنها ما هو متعارض معه، وفي مجتمعنا المسلم خاصة إذا كانت العادات والتقاليد تتفق مع الدين ولا تخرج عنه فهو أمر مستحسن، أما إذا كانت غير متوافقة معه فهذا يشكل خللا ومشكل في المجتمع يجب حله. فنأخذ في ديننا الإسلامي ما وافقه ونترك ما تعارض ، وهذا كله في ظل التغير الاجتماعي المؤثر على كليهما والذي بدوره نأخذ لبه وما وافق ديننا وعاداتنا ونترك ونحارب تأثيره السلبي المضر بشبابنا والمعارض لديننا وعاداتنا، محاربته والتصدي له بالاهتمام بالتعليم وتربية النشء، وهذا بالاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية .

الهوامش:

[1] . زكي محمد إسماعيل، سلسلة الإسلام والعلوم الإنسانية 6 في الدين والمجتمع، الرياض، دار المطبوعات الجديدة، 1989، ص. 3.

[2] . نفس المرجع، ص. 5.

[3] . نفس المرجع السابق، ص. 6.

[4] . شروخ صلاح الدين، علم الاجتماع الديني العام، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2012، ص ص. 20-21 .

[5] . الخريجي عبد الله، علم الاجتماع الديني، ط2، السعودية، رمتان جدة، 1990،ص32.

[6] . زكي محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 10-11.

[7] . فرج الله عبد الباري، العقيدة الدينية، القاهرة، دار الأفاق العربية، 2006، ص. 53.

[8] . شروخ صلاح الدين، علم الاجتماع الديني العام، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

[9] . نفس المرجع، ص. 15.

[10] . زكي محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

[11] . الخريجي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

[12] . زكي محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص. 11-12.

[13] . اليسوعي لويس ،المنجد في اللغة والأدب والعلوم، بيروت، المطبعة الكثوليكية، 1956، ص ص 1990-1991 .

[14] . التويجري عبد العزيز، التراث والهوية، الرباط، مطبعة الإيسيسكو، 2011، ص. 12.

[15] . عاطف غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2006، ص. 452.

[16] . عماد عبد الغني، سوسيولوجيا الثقافة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص. 115.

[17] . كليفوردغيرتز، ترجمة بدوي محمد، تاويل الثقافات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 ، ص. 8.

[18] . أنظر المقداد محمد علي، ((الدين والثقافة))، مجلة مسارات معرفية، العدد الرابع، يونيو 2004، ص ص. 05-11 .

[19] . أنظر عماد عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص ص.138-139 .

[20] . حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغير الاجتماعي والمجتمع، الإسكندرية، دار الهناء للتجليد الفني، 2008، ص. 4.

[21] . حامد خالد، مدخل إلى علم الاجتماع، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2008، ص. 145.

[22] . رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008، ص. 22.

[23] . إبراهيم عثمان، قبس النوري، التغير الاجتماعي، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، 2008، ص. 7.

[24] . حجيلة رحالي، ((التغير الإجتماعي في المجتمع الجزائري))، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد السابع، جوان 2010.

[25] . أنظر أستيتية دلال ملحس، التغير الإجتماعي والثقافي، الطبعة الثانية، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص.29 الى39

[26] . معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، عمان-الاردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص.103.

[27] . أنظر تأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع https://mkleit.wordpress.com/2012/06/01/

[28] . https://sites.google.com/site/socialnetworksand/the-concept-of-social-networking-and-its-importance-networks

[29] . انظر حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص ص. 239 - 242.

[30] . معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص. 42.

[31] . انظر البستان محمود، الإسلام وعلم الإجتماع، لبنان، مجمع البحوث الإسلامية للدراسات والنشر، 1994، ص ص. 166- 168.